جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٤٣)

إمكانيات ومحددات التبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول حوض النيل

أعداد

دكتورة / سحر البهائى

خبير أول

بمركز دراسات البيئة

وإدارة الموارد الطبيعية

يوليه ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

إمكانيات ومحددات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل

إعداد

د.سحر البهائي

خبير أول

مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل	١
١-١ تطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول حوض النيل	١
١-١-١ تطور قيم الصادرات الكلية لدول حوض النيل	١
١-١-٢ تطور قيم الواردات الكلية لدول حوض النيل	٣
١-٢ التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل	٤
١-٢-١ التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فى دول حوض النيل	٤
١-٢-٢ التوزيع الجغرافى للواردات المصرية من دول حوض النيل	٥
١-٣ تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل	٧
١-٣-١ تطور قيم الصادرات الزراعية لدول حوض النيل	٧
١-٣-٢ تطور قيم الواردات الزراعية لدول حوض النيل	٩
١-٤ معايير أداء التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل	١٠
١-٤-١ معايير أداء التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل	١٠
١-٤-٢ معايير أداء التجارة الخارجية الزراعية لدول حوض النيل	١٢
الفصل الثانى: الإمكانيات المتاحة للتبادل التجارى الزراعى بين مصر ودول_حوض النيل	١٥
٢-١ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية لدول حوض النيل	١٥
٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية لأهم دول حوض النيل	١٧
٢-٢-١ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية الإثيوبية	١٧
٢-٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية السودانية	١٨
٢-٢-٣ الهيكل السلعى للصادرات والواردات الزراعية الكينية	١٩
٢-٣ الاحتياجات الاستيرادية الزراعية لأهم دول حوض النيل	٢٠
٢-٤ الإمكانيات التصديرية الزراعية لأهم دول حوض النيل	٢٣
٢-٤-١ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق الإثيوبى	٢٣
٢-٤-٢ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق السودانى	٢٤
٢-٤-٣ الإمكانيات التصديرية الزراعية للسوق الكينى	٢٥
٢-٥ الإمكانيات المتاحة للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول حوض النيل	٢٦
٢-٥-١ الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق دول_حوض النيل	٢٦
٢-٦ التحليل الاحصائى لأهم الصادرات الزراعية المصرية فى أسواق حوض النيل	٢٧
الفصل الثالث: معوقات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل وآليات التغلب عليها	٢٩
٣-١ التهديدات المحتملة على الأمن المائي المصري	٢٩
٣-٢ معوقات التبادل التجاري الزراعي بين مصر ودول حوض النيل	٣٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢-١ معوقات تجارية تتعلق بمجال النقل والشحن والتسويق	٣٢
٣-٢-٢ معوقات تجارية خاصة بأسواق دول حوض النيل	٣٣
٣-٢-٣ معوقات تجارية خاصة بالمنتج المصرى	٣٤
٣-٣ آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري المصري مع دول حوض النيل	٣٥
٣-٣-١ تفعيل التعاون التجاري	٣٥
٣-٣-٢ تنشيط الاستثمار والمشروعات المشتركة	٣٦
٣-٣-٣ الترويج للصادرات المصرية وإبرام الصفقات التجارية	٣٧
٣-٣-٤ تمويل وضمان الصادرات والاستثمارات	٣٧
٣-٣-٥ تطورالبنية المعلوماتية عن أسواق دول حوض النيل	٣٨
٣-٣-٦ الدور الثقافي لمصر في دول حوض النيل	٣٨
٣-٤ فرص الاستثمار في المجال الزراعي بدول حوض النيل	٣٩
٣-٤-١ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في السودان	٣٩
٣-٤-١-١ الاستثمار الزراعي في مجال الإنتاج النباتي	٣٩
٣-٤-١-٢ فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في الصناعات الغذائية	٤٠
٣-٤-١-٣ فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في التصنيع الزراعي	٤١
٣-٤-١-٤ فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات الزراعية وحفريات الري	٤١
٣-٤-١-٥ فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي	٤١
٣-٤-١-٦ الاستثمار الزراعي في مجال الإنتاج الحيواني	٤١
٣-٤-٢ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في كينيا	٤٣
٣-٤-٣ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في تنزانيا	٤٣
٣-٤-٣-١ الإنتاج السمكي	٤٣
٣-٤-٣-٢ الإنتاج الحيواني	٤٤
٣-٤-٤ فرص الاستثمار في المجال الزراعي في إثيوبيا	٤٤
٣-٤-٤-١ الإنتاج الحيواني	٤٤
٣-٤-٤-٢ الإنتاج النباتي	٤٥
٣-٤-٤-٣ استثمارات أخرى في المجال الزراعي الاثيوبى	٤٥
الملخص والتوصيات	٤٦
المراجع	٤٨

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التجارة الخارجية تقوم بدور رئيسي وهام في الاقتصاد القومي المصري، حيث تساهم حصيلة الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يؤدى إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية، كما تساهم التجارة الخارجية في خلق الظروف الملائمة لإحداث نمو متوازن في عملية التنمية.

هذا وقد عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية سواء على المستوى العربي أو الأفريقي والدولي بغرض تنمية وزيادة التبادل التجاري بينها وبين الأطراف الأخرى للاتفاقيات، ويعد السوق الأفريقي قاعدة استهلاكية عريضة (أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة) يتسم بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذا مستويات الدخل فيه، وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية غير المستغلة بالشكل الامثل، حيث تواجه المنتجات المصرية العديد من العقبات والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر وبعض الدول الأفريقية، بالإضافة إلى ضعف شبكة النقل الراهنة وارتفاع تكاليفها، وارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة فضلاً عن المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية خاصة الملابس حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك، بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الأسواق مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها، الأمر الذي انعكس في انخفاض التبادل التجاري المصري مع هذه الأسواق.

هذا وقد تجدد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتنمية العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية، وتطوير آليات للتعاون الاقتصادي المصري الأفريقي، حيث تعد هذه الدول محوراً هاماً من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية، وقد انعكس هذا في توجه الحكومة المصرية نحو وضع التصورات وتنسيق الجهود في هذا الاتجاه خاصة في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة، والتي باتت تحتم السعي نحو توثيق التبادل التجاري بين مصر ودول القارة الأفريقية بصفه عامة، ودول حوض النيل (الأندوجو) بصفه خاصة والتي تكتسب أهمية استراتيجية في منظومة الأمن القومي المائي المصري، بما يعنى أهمية التعامل مع هذه المنطقة بمنظور استراتيجي شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة لدول حوض النيل، وفى هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تغطى معظم المجالات بين مصر ودول حوض النيل سواء في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية (اتفاقية الكوميسا) والتي تضم كافة دول النيل (باستثناء تنزانيا والتي انسحبت عام ٢٠٠٠) بهدف تنمية العلاقات التجارية والمصالح المشتركة بين مصر وهذه الدول.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل (دول منابع النيل) بالنسبة لمصر والتي تعد بمثابة العمق الاستراتيجي للأمن القومي المائي المصري، ومن هذا المنطلق تم توقيع العديد من الاتفاقيات لتنمية العلاقات التجارية والمصالح المشتركة بين مصر وهذه الدول، إلا إن الواقع

الفعلي بين مصر وهذه الدول لا يشير إلى تنمية لهذه العلاقات، في الوقت نفسه بدأت الاختلافات تظهر بين دول حوض النيل والتي تعزى إلى ثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية التي تتطلع إليها دول المنبع، والتي تتطلب بناء سدود على البحيرات وبعض روافد النهر، فضلا عن اعتراض بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض، حيث تدور هذه الاتفاقيات بين مصر ودول الحوض والخاصة بمياه النيل حول عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلّل من نسبة تدفُّق المياه إلى مصر، وهذه الاتفاقيات حسب ترتيبها الزمني كما يلي:

بروتوكول روما عام ١٨٩١:

بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا (ممثلة عن مصر) وإيطاليا التي كانت تحتل إثيوبيا في ذلك الوقت بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

اتفاقية عام ١٩٠٢ في أديس بابا:

عقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان مع إثيوبيا تعهدت الأخيرة بمقتضاها عدم القيام بأعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا ونهر السوباط يكون من شأنها التأثير في مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية.

اتفاقية لندن عام ١٩٠٦:

وقّعت بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ونصّ بندها الرابع على أن تعمل هذه الدول على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

اتفاقية عام ١٩٢٥:

وهي الاتفاقية التي عقدت بين إيطاليا وبريطانيا بشأن اعتراف إيطاليا بالحق المكتسب لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض، بعدم إجراء أي إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

اتفاقية عام ١٩٢٩:

أُبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، ونصّت أيضًا على ألا تقام بغير اتفاقٍ مسبقٍ مع الحكومة المصرية أعمالُ ريٍّ أو توليد قوى، ولا يتخذ أي إجراء على النيل وفروعه وروافده يكون من شأنه إنقاص حصة مصر.

اتفاقية عام ١٩٥٩:

وقّعت لاستكمال اتفاقية عام ١٩٢٩ بين مصر والسودان، وشملت الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة إلى كلا البلدين (٨٤ مليار متر مكعب) تخصص منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر، و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان،

مبادرة عام ١٩٩٩:

حيث تمَّ الإعلان عن مبادرة حوض النيل، وهي تمثل الآلية الحاليّة التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة تقوم على مبدأين أساسيين هما تحقيق المنفعة للجميع (win–win)، وعدم الضرر، إلا أنها آلية مؤقتة لا تستند إلى معاهدة أو اتفاقية دائمة وشاملة تضم دول الحوض جميعًا، لكن الحاجة أبرزت ضرورة قيام إطارٍ قانونيٍّ ومؤسَّسيٍّ يكون بمثابة دستورٍ مُلزِمٍ لدولَ الحوض، هذا وتستهدف المبادرة بصفة عامة تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة وفاقد المياه واستغلاله لصالح دول الحوض من أجل التنمية المستدامة، وفى هذا السياق اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعة على محورين يختص الأول بمشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها، واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي، بينما يتناول المحور الثاني مشروعات الأحواض الفرعية، وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات.

هذا وتستهدف المبادرة ما يلي:

١. الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السوسيو اجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.
٢. تنمية المصادر المائية للنهر بصورة مستدامة لضمان الأمن والسلامة لجميع شعوب دول الحوض.
٣. العمل على فاعلية نظم إدارة المياه بين دول الحوض والاستخدام الامثل لها.
٤. العمل على آليات التعاون المشترك بين دولتي ضفتا النهر.
٥. العمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية.
٦. التأكد من فاعلية نتائج التعاون بين الدول الأعضاء ونقلها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وتشمل مجالات التعاون في المياه، تنوع الأحياء المائية، استئصال الفقر، تنمية الغابات، مقاومة التصحر والجفاف، وضع أطر للتنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة.

مؤتمر يونيو عام ٢٠٠٧:

تمَّ عقد مؤتمر لوزراء المياه في دول الحوض في "عنتيبي" حيث تمَّ الاتفاق على رفع بند الأمن المائي إلى رؤساء الدول والحكومات بحوض النيل لحل الخلافات حول الصياغة، وإحالة بند الإخطار المسبق عن المشروعات إلى الهيئة الفنية الاستشارية لدول الحوض.

اجتماع مايو عام ٢٠٠٩:

اجتماع وزراء دول حوض النيل في "كينشاسا" حيث فوجئ الوفد المصري بأن دول المنبع السبع قد نسَّقت فيما بينها للضغط على دولتي المصب، وخاصةً مصر.

بيان ٥ يوليو عام ٢٠٠٩:

أصدرت الدول والجهات المانحة لدول حوض النيل بيانًا مشتركًا حدَّدت فيه موقفها من نتائج اجتماع كينشاسا على أساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكاملة، على أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة.

اجتماع ٢٦-٢٧ يوليو عام ٢٠٠٩:

اجتمع المجلس الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل في الإسكندرية، حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة "مفوضية" لحوض النيل، بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب (مصر والسودان)، عوضًا عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه، ولما اشتدَّت الخلافات بين دول الحوض قرَّر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة ٦ أشهر قادمة، على أن يتم الانتهاء من حسم نقاط الخلاف للوصول إلى اتفاقية موحدة تجمع دول حوض النيل أو مبادرة دول حوض النيل.

اجتماع شرم الشيخ ابريل ٢٠١٠:

ضم اجتماع شرم الشيخ مصر والسودان وبقية دول حوض النيل بهدف التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون فيما بينها، إلا إن دول المنابع أعلنت عن نيتها توقيع اتفاقية منفردة عن دولتي المصب، كما أكدت على أن جولة شرم الشيخ هي نهاية جولات التفاوض المشتركة بين دول الحوض، وخلال المفاوضات تمسكت مصر والسودان بموقفيهما القائم على ثلاثة محاور رئيسية، وهى ضرورة قيام دول منابع النيل بالإخطار المسبق للدولتين قبل تنفيذ مشروعات في أعالي النهر، بالإضافة إلى استمرار العمل بالاتفاقيات القديمة التي تنظم موارد النهر، وبالتالي التمسك بما يعتبرانه «حصتهما التاريخية» في مياه النهر، وأن يكون نظام التصويت في حالة إقرار إنشاء مفوضية لدول حوض النيل بنظام الأغلبية المشروطة بمشاركة دولتي المصب، بينما ذكرت دول منابع النيل أنها في طريقها للإعلان عن تبنى إنشاء مفوضية خاصة دون القاهرة والخرطوم يتم الإعلان عنها خلال عام، ويكون دورها الاستفادة من الموارد المائية للنهر، هذا وقد تضمن البيان الختامي لشرم الشيخ إن هذا الاجتماع يعد آخر سلسلة من المفاوضات حول الاتفاقية الإطارية للتعاون منذ بدء إطلاق المفاوضات، وسط تأكيدات الخبراء المشاركين أن البيان يؤكد أنه لن تكون هناك مفاوضات أخرى في أديس أبابا يوليو المقبل.

كما تكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل المنبع الرئيسي لمياه النيل، والذي يعتبر المورد الرئيسي للمياه في مصر(تعتمد مصر على نهر النيل بنسبة ٩٥ % في توفير مواردها المائية، بينما تعتمد إثيوبيا على النيل بنسبة ١ % وكينيا ٢ % وتنزانيا ٣ % والسودان ١٥ %) حيث يبلغ نصيب مصر من مياهه ٥٥,٥ مليار متر مكعب وهذه الحصة ثابتة منذ عام ١٩٥٩ بالرغم من تزايد عدد السكان من حوالي ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٥٩ إلى نحو ٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ أي تضاعف ٤ مرات، وبالتالي تناقص نصيب الفرد من المياه إلى حوالي الربع، وهبط تحت خط الفقر المائي المقدر بألف م٣ سنويا وهو ما يشير إلى خطورة المساس بالحصة المائية، بالإضافة إلى كونه من أهم طرق النقل الداخلي حيث يوجد به أكثر من ٢٠٠٠ كم صالحه للملاحة النهرية مقسمة بين النيل وروافده، كما يتم الاستفادة من تدفق مياهه في مشروعات توليد الكهرباء، فضلا عن المشروعات العملاقة والتي يعتمد وجودها ونجاحها على مياهه بصفه عامة والتي من أهمها ما يلي:

مشروع تنمية جنوب مصر: يعتبر من أهم أهدافه إضافة مساحات جديدة من الاراضى الزراعية، والتي يتوقع أن تصل مستقبلا إلى حوالي مليون فدان، ويستهدف هذا المشروع إقامة مجتمعات زراعية وصناعية متكاملة، إنشاء وتطوير شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية، وإنشاء مطارات بالمنطقة، تشجيع النشاط السياحي في مناطق المشروع، ويعتبر نهر النيل المورد المائي الرئيسي والوحيد والمتاح لتنفيذ المشروع.

مشروع تنمية شمال سيناء: يعتبر من أهم أهدافه إضافة مساحات جديدة من الاراضى الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي، وإعادة توطين السكان، وربط سيناء بمنطقة شرق الدلتا وجعلها امتدادا طبيعيا للوادي، وتقدر الاحتياجات المائية اللازمة لاستصلاح واستزراع ٦٢٠ إلف فدان على مياه ترعة السلام وترعة الشيخ جابر الصباح بنحو ٤,٤٥ مليار متر مكعب من المياه المخلوطة بين مياه النيل ومياه الصرف الزراعي بنسبة ١:١.

وللأهمية الاستراتيجية لهذه الدول بالنسبة لمصر فقد حرصت الأخيرة دائماً على المشاركة الفعالة في كافة مشروعات الري، وتوليد الطاقة الكهربائية، وحماية النهر وتطهيره بدول حوض النيل من خلال تقديم الخبرة الفنية والمعونة المادية، وقد ظهر هذا الدور المصري جلياً في العديد من المشروعات والتي من أهمها ما يلي:

- قامت مصر بإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لصالح السودان عام ١٩٢٥ .
- قامت مصر بدفع تكاليف إنشاء جبل الأولياء في السودان من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدينة الخرطوم في عام ١٩٣٢ .
- اتفقت مصر مع بريطانيا نيابة عن أوغندا عام ١٩٥٣ على إنشاء سد أوين عند شلالات أوين ببحيرة فيكتوريا لتكوين رصيد احتياطي، وقد قامت بدفع تكاليف إنشاء السد والمصاريف السنوية علاوة على تواجد هندسي مصري دائم في موقع السد للاشتراك مع المسئولين الأوغنديين في الإشراف على تشغيل السد بما يحقق صالح البلدين .
- بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة بين مصر وأوغندا عام ١٩٩١ تم تنفيذ مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين، كما قدمت مصر منحة قدرها ١٣,٩ مليون دولار لأوغندا في مارس ٢٠٠٤ من أجل بدء المرحلة الثانية لمشروع مقاومة الحشائش المائية في أنهار وبحيرات أوغندا من أجل رفع كفاءة المصايد .
- البدء في تنفيذ مشروع قناة جونجلى عام ١٩٧٨ وبالفعل تم تنفيذ نحو ٧٠% منه، إلا أنه توقف عام ١٩٨٣ بسبب نشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان، ومن المتوقع أن يستأنف العمل به بعد توقيع اتفاقية السلام السودانية ودخولها حيز التنفيذ.
- قيام مصر بحفر عشرات الآبار في كينيا وكان من بينها المنحة التي قدمتها مصر لكينيا في مارس ٢٠٠٤ وقدرها اثنين مليون دولار من أجل حفر ٤٠ بئراً.
- بناء على طلب حكومة الكونغو الديمقراطية تقوم مصر بالمشاركة الفنية في تطوير الإدارة المائية في الكونغو .
- تطهير بحيرة فيكتوريا وكيوجا من الحشائش والنباتات المائية في كل من أوغندا وتنزانيا بمنحة قدرها ١٤ مليون دولار، فضلا عن إنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا .

مما سبق يتضح إن الدراسة تكتسب أهميتها من الأهمية الاستراتيجية لدول حوض النيل (دول منابع النيل) بالنسبة لمصر والتي تعد بمثابة العمق الاستراتيجي للأمن القومي المائي المصري، فضلا عن إن المورد الرئيسي للمياه في مصر ينبع من هذه الدول، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على طبيعية العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول واقتراح السبل والآليات التي من شأنها زيادة وتنمية العلاقات التجارية مع هذه الدول.

المشكلة والأهداف البحثية:

سعت مصر منذ القدم إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل والاتصال الدائم بهذه الدول والاتفاق على الأسلوب الامثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض، مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل، وبالفعل نجحت مصر في ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الأقليمى، وقع بعضها أبان فترات الاستعمار وكان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر ودول الحوض.

هذا وقد تأسست مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين دول النيل، والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر، ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي اكتفت بصفة مراقب، هذا وتكتسب المبادرة أهمية قصوى ليس فقط من شعارها تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر، وإنما في ظل التغيرات العالمية والإقليمية وتنامي الوجود الإسرائيلي في القارة والذي يتزايد تأثيره في منطقة حوض النيل مشكلاً تهديداً مباشراً على الأمن القومي المائي المصري لا يمكن إنكاره في ظل وجود دعم أمريكي لهذا التوجه الإسرائيلي.

وتعد تنمية العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل محوراً هاماً من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية في المرحلة الراهنة، كما إنها تأتى متوافقة مع احتياجات الأمن القومي المائي المصري والإمكانيات الضخمة والغير مستغلة سواء من فرص للتجارة والاستثمار نظراً لتنوع الثروات الطبيعية والمتمثلة في المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، والثروة الحيوانية والموارد المعدنية، علاوة على الثروة المائية ممثلة في الأنهار (دول مجموعة الأندوجو)، هذه الثروات والإمكانيات تفتح آفاقاً لتنمية هذه الدول وتشكل أساساً جيداً لقيام قاعدة تجارية وصناعية كبرى، وهو ما يستدعى ضرورة وأهمية التعرف على إمكانيات ومحددات التبادل التجاري المصري مع دول حوض النيل بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة.

هذا ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على إمكانيات ومحددات تنمية التبادل التجاري المصري الزراعي مع دول حوض النيل، واقتراح آليات للتغلب على معوقات هذا التبادل، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل.

٢- التعرف على الوضع الراهن للتبادل التجاري بين مصر ودول الحوض بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة وإمكانياته ومحدداته.

٣- اقتراح آليات للتغلب على معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول الحوض.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على كل من التحليل الاقتصادي الوصفى والتحليل الاحصائى والتحليل الاقتصادي القياسي، وعلى وجه التحديد تم الاعتماد على الأساليب والنماذج الاقتصادية التالية:

الأسلوب الاحصائى:

لدراسة وتوصيف وتحليل هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة بين مصر ودول حوض النيل والزراعية بصفة خاصة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، وتعزى بداية الدراسة لعام ١٩٩٥ والذي شهد بداية لتطبيق اتفاقية الكوميسا (والتي تم توقيعها في ١٩٩٤/١٢/٨ لتحل محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية)، وتعد اتفاقية الكوميسا الاتفاقية الوحيدة التي تضم كافة دول حوض النيل بصفة أساسية (إضافة إلى بقية الدول الأعضاء) وقد انضمت مصر إلى الاتفاقية رسمياً في مايو ١٩٩٨.

النموذج الخطى:

لحساب معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات المصرية إلى ومن دول حوض النيل، فضلاً عن استخدام أسلوب تحليل الانحدار المرحلي (step- wise) لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات المصرية في أسواق دول حوض النيل، والعوامل التي تؤثر على كمية واردات هذه الأسواق من السلع المختلفة.

النموذج المباشر:

لتقدير مرونات الطلب على السلع الزراعية في أسواق دول حوض النيل والذي أمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Qit = F (Pit, Sit-1, T, Pi)$$

حيث أن :

Qit = كمية الواردات الكلية من السلعة الزراعية موضع الدراسة في الدولة i في السنة t.

Pit = سعر الاستيراد للسلعة موضع الدراسة في الدولة i في السنة t .

Sit-1 =الإنتاج المحلى من السلعة موضع الدراسة في الدولة في العام السابق t-1 .

T الزمن ، Pi عدد السكان للدولة i .

مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة في بياناتها على البيانات المنشورة على شبكة الانترنت الدولية لموضع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وموقع إحصاءات التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة، ووزارة التجارة والصناعة المصرية، بالإضافة إلى البحوث والرسائل العلمية التي تناولت موضوع الدراسة .

الفصل الأول

هيكل ومؤشرات أداء التجارة الخارجية لدول حوض النيل

تمهيد:

يستهدف هذا الفصل التعرف على هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية لدول حوض النيل والتى تضم كل من إثيوبيا، اريتريا، السودان، الكونغو، اوغندا، بروندى، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر، ومعايير أدائها وذلك من خلال استعراض لتطور قيم الصادرات والواردات الكلية والتبادل التجارى بين مصر وهذه الدول، وأهم المعايير الاقتصادية التى أمكن الاستناد إليها كمؤشرات لأداء التجارة الخارجية الكلية لدول حوض النيل، وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ والتى تم تقسيمها إلى ثلاث فترات (الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٩، والفترة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، والفترة الثالثة ٢٠٠٥-٢٠٠٨) لإمكانية التعرف على التباينات المختلفة لهيكل ومعاييرأداء التجارة الخارجية الكلية لهذه الدول خلال تلك الفترات.

١-١ تطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول حوض النيل :

١-١-١ تطور قيم الصادرات الكلية لدول حوض النيل :

يتضح من دراسة متوسط قيم اجمالى صادرات دول حوض النيل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ انها تزايدت من حوالى ٩,٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى حوالى ١٥,٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بمقدار زيادة يعادل ٦٠,٧% من متوسط قيمة الصادرات الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة الأولى من الدراسة، كما تزايدت إلى حوالى ٣٤,٢ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة الثانية للدراسة وبمقدار زيادة يعادل حوالى ١١٥,٩% من متوسط قيمة الصادرات الكلية لإجمالى الدول خلال الفترة الثانية من الدراسة - (جدول ١-١) .

تحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى صادراتها خلال فترات الدراسة، حيث تزايد متوسط قيم صادراتها من حوالى ٤,٩ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٧,٨ ، ١٧,٢ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب .

ويأتى السودان فى المرتبة الثانية حيث تزايد متوسط قيمة صادراته من حوالى ٦٤٠ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢,٣، ٦,٢ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب، بينما تحتل كينيا المرتبة الثالثة بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى صادراتها والتى تزايدت من حوالى ١,٩٨ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢,٢، ٣,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب .

وبحساب معادلات الاتجاه الزمنى لقيم صادرات مصر والسودان وكينيا (وهى الدول التى تحتل المرتبة الأولى والثانية والثالثة بين دول حوض النيل فى قيم إجمالى صادراتها) خلال فترة الدراسة .

وجد أفضلية الصورة الخطية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلات التالية :

$$Y = .65 + 1.2 \times$$

(6.14)

$$R^2 = .774 \qquad F = 37.8$$

جدول (١-١): تطور قيم الصادرات والواردات الكلية لدول حوض النيل

خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

البيان	١٩٩٥-١٩٩٩		٢٠٠٠-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠٠٨	
	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)
اثيوبيا	٤٩٦,٨٧	١٢٤٦,١٨	٦٢٤,٤	٢١٤١,٢	١٤٤٤,٧	٤٨٥٤,٣
اريتريا	٥٤,٠	٤٨٢,٩	٢٣,٩	٤٢٦,٩	١٢,٤	٤٩٥,٢
السودان	٦٤٠,٠	١٤٨٩,٧٤	٢٣٢٠,١٦	٢٥٥٢,٧٦	٦١٨٤,٧	٨١٩٢,٥
الكونغو	٣٨٢,٦	٦٢٤,٨	١٢٠٠,٢	٥٥٩,٠	٢٣٥٥,٣	٢٧٩٤
أوغندا	٥٦٤,٠٨	١٣٠٠,٠٦	٥٦٣,٤	١٤٩٦,٦	١٢٩٦,٩	٢٧٠١,٦
بروندى	٧٥,٩٨	١٥١,٣٩	٥٣,٥٣	١٤٩,٨	٥٩,٣	٣٣٥,٦
تنزانيا	٦٦٨,٦٨	١٥٠١,٢٧	١٠٢٠,٢	١٩٥١,٤٨	١٨٧٨,٥	٤٢٨٣,٩
رواندا	٨٣,٢٨	٢٩١,٥٣	٧٩,٧٨	٢٥٨,١٦	١٥٣,٦	٥١٦,٦
كينيا	١٩٧٨,٥٨	٣١١٤,٧	٢١٨٠,١	٣٧٠٨,٠٨	٣٦٠٣,٥	٧٥٥٣,٥
مصر	٤٨٩٦,٧٨	١٥٠٦٣,٤	٧٧٥١,٣٨	١٦٣٤٨,٦	١٧١٧٠,٨	٣٠٥٧٧,٩
الإجمالى	٩٨٤٠,٨٥	٢٥٢٦٥,٩٧	١٥٨١٧,٠٥	٢٩٥٩٢,٥٨	٣٤١٥٩,٧	٦٢٣٠٥,١

ترتيب الدول ابجدى .

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) www. Fao. org

(2) un comtrade

يتبين من المعادلة السابقة أن قيمة الصادرات المصرية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، ومتزايد بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ١٣,٦% من متوسط قيمة الصادرات المصرية والتى قدرت بحوالى ٨,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

$$Y = -1.2 + .5 \times$$
$$(6.11)$$
$$R^2 = .772 \qquad F = 37.3$$

وتوضح المعادلة السابقة أن قيمة الصادرات السودانية اخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، ومتزايد بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٢٠% من متوسط قيمة الصادرات السودانية والتى قدرت بحوالى ٢,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

$$Y = -1.4 + .2 \times$$
$$(4.71)$$
$$R^2 = .667 \qquad F = 22.1$$

كما تشير المعادلة السابقة أن قيمة صادرات كينيا أخذت أيضاً إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند نفس المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، وتزايدت قيمة هذه الصادرات بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٨,٣% من متوسط قيمة الصادرات الكينية والمقدرة بحوالى ٢,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

١-١-٢ تطور قيم الواردات الكلية لدول حوض النيل :

توضح البيانات الواردة بجدول (١-١) أن قيم إجمالى واردات دول حوض النيل قد تزايدت بصفة عامة خلال فترة الدراسة، فقد تزايدت من حوالى ٢٥,٣ مليار دولار خلال الفترة الأولى للدراسة إلى حوالى ٢٩,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية وبمقدار زيادة يعادل حوالى ١٧,١% من متوسط قيمة الواردات الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة الأولى من الدراسة، كما تزايدت إلى حوالى ٦٢,٣ مليار دولار خلال الفترة الثالثة وبمقدار زيادة يعادل حوالى ١١٠,٥% من متوسط قيمة الواردات الكلية لهذه الدول خلال الفترة الثانية.

هذا وتحتل مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل فى قيم اجمالى وارداتها خلال فترات الدراسة، حيث تزايد متوسط قيم وارداتها من حوالى ١٥,١ مليار دولار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٦,٣، ٣٠,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة من الدراسة على الترتيب .

ويأتى السودان فى المرتبة الثانية حيث تزايد متوسط قيمة وارداته من حوالى ١,٥ مليار دولار خلال الفترة الأولى للدراسة إلى حوالى ٢,٦، ٨,٢ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب .

وتحتل كينيا المرتبة الثالثة بين هذه الدول بمتوسط قيمة لوارداتها قدر بحوالى ٣,١ مليار دولار خلال الفترة الأولى، وتزايدت لتصل إلى حوالى ٣,٧، ٧,٦ مليار دولار خلال الفترة الثانية والثالثة للدراسة على الترتيب .

وبحساب معادلات الاتجاه الزمنى لقيم واردات مصر والسودان وكينيا خلال فترة الدراسة وجد أفضلية الصورة الخطية والتى أمكن التعبير عنها بالمعادلات التالية :

$$Y = 8.9 + 1.4 \times$$
$$(4.15)$$
$$R^2 = .61 \qquad F = 17.3$$

ويتبين من المعادلة السابقة أن قيمة الواردات المصرية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، حيث تزايدت قيمة هذه الواردات بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٧,٣% من متوسط قيمة الواردات المصرية والمقدرة بحوالى ١٩,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

$$Y = -.9 + .6 \times$$
$$(5.65)$$
$$R^2 = .744 \qquad F = 31.9$$

وتشير المعادلة السابقة أن قيمة الواردات السودانية أخذت إتجاهاً عاماً معنوى احصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ خلال فترة الدراسة، كما تزايدت قيمة هذه الواردات بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ١٧,٦% من متوسط قيمة الواردات السودانية والمقدرة بحوالى ٣,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة .

$$Y = -1.4 + .4 \times$$
$$(4.79)$$
$$R^2 = .676 \qquad F = 22.9$$